# دور التنمية في تحقيق الأمن و الاستقرار الداخلي للمجتمعات

# The role of development in achieving internal security and stability for societies

**تويقر يمينة[1]**

**[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، yamina.touiker@univ-biskra.dz**

**تاريخ الإرسال: 2023/04/23** **تاريخ النشر: جوان/2023**

**الملخص:**

تهدف التنمية إلى النهوض السليم والديناميكي العملي للدولة فهي تحرر الدول من الحاجة كما أنها تمثل المسار الحركي الذي يشمل عديد القطاعات في إطار المسار التنموي بشكل تدريجي، فهي تساعد على التخصيص الكفء للموارد الإنتاجية ، كما أنها تسعى لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى قدرتها على التفاعل مع مختلف الآليات المؤسسية والسياسية والاجتماعية سواء كانت من القطاع العام أو الخاص، فهي تشمل عدة قطاعات داخل الدولة منها السياسي والاقتصادي بما يسمى التنمية الشاملة،والتي تعتبر آلية لتحقيق متطلبات العولمة من اقتصاديات السوق والاعتماد المتبادل والتكتلات الدولية.

ولا يمكن للأمن أن يقوم إلا بوجود التنمية التي تكفل تحقيقه، فالأمن عجلة دفع وتقدم للتنمية فلا تنمية بدون أمن يضمن السلامة لمختلف قطاعات الدولة بدءا بالروح البشرية ووصولا إلى مؤسساتها ومواردها، وبالتالي هناك علاقة تفاعلية تكاملية بين كل من الأمن والتنمية، ويسعى موضوع المقال إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من بينها البحث في كيفية تأثير التنمية على الأمن ودورها في تحقيق الاستقرار الداخلي للمجتمعات، وأيضا فإننا نسعى في هذا الموضوع إلى البحث عن الانعكاسات السلبية في غياب التنمية داخل المجتمعات.

**الكلمات المفتاحية :** الأمن، التنمية ، استقرار، المجتمعات.

**Abstract:**

Development aims at the proper and dynamic practical advancement of the state.it frees countries from need. It also represents a dynamic path that includes many sectors within the framework of the development path gradually. It helps to efficiently allocate productive resources. It also seeks to achieve continuous growth and sustainable development, in addition to its ability to interact with various institutional, political and social mechanisms, whether from the public or private sector. It includes several sectors within the state, including political and Economic with the so-called Comprehensive Development, which is a mechanism to achieve the requirements of globalization from market economies, interdependence and international blocs.

There is no development without security that guarantees the safety of various sectors of the state, starting with the human spirit and reaching its institutions and resources, and therefore there is an integrative interactive relationship between both security and development. The topic of the article seeks to achieve a set of goals, including research on how development affects security and its role in achieving internal stability of societies. We also seek in this topic to look for negative repercussions in the absence of development within societies.

**Key words:** security, development, stability, communities.



المؤلف المرسل: تويقر يمينة ، الإيميل المهني: yamina.touiker@univ-biskra.dz

**مقدمة:**

لقد صدر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الحق في التنمية عندما أوصت في قرارها رقم 4 (339) المؤرخ في 1997/02/21، باعتبار الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، الذي تم اعتماده كحق أنساني أساسي في سنة 1979.

كما أن الأمن يحتل مساحة واسعة فهو أساس بقاء الشعوب واستمرارها، ولم يعد يقتصر الأمن على جانبه العسكري التقليدي بل أصبح يشمل عديد المجالات وله أيضا عديد الإبعاد والتي بدورها تثير الشعور بالطمأنينة ومنها تشجع الأفراد على استحداث طرق فعالة لتحقيق الرفاه المقابل للأمن وذلك بالمبادرة نحو التنمية.

لكن تنامي الفوضى والتهديدات يحول دون تحقيق الأمن وتعطيل مسار التنمية ويحدث تدمير جزئي أو حتى شامل للمجتمعات والدول، وهذا ما تشهده عديد الدول خاصة الإفريقية منها وذلك لظواهر الفساد والفقر والأوبئة وحتى النزاعات الداخلية التي زادت من تفاقم الآثار السلبية وتهديم البني التحتية للدول و اضعافها.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:كيف تؤثر التنمية في تحقيق الأمن في المجتمعات؟

- يؤدي غياب التنمية في مجتمع معين إلى حدوث خلل على مستوى البنية الأمنية لتلك المجتمعات.
- كلما غابت التنمية كلما انعكس ذلك بالسلب على المجتمعات.

تم اعتماد المنهج التحليلي من خلال دراسة التطور التاريخي لمفهوم الأمن من المفهوم الضيق إلى مفهومه الواسع وارتباط عنصر الأمن بالتنمية بحيث أن تحقيق الأمن يدفع بمؤشرات التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مفهوم التنمية وتحديده، وأيضا إلى دراسة مجالات التنمية وكيفية تحقيق الاستقرار في مختلف قطاعات الدولة.

و تبيان أن التنمية مرتبطة بعدة قطاعات ارتباط وثيق لا يمكن تجاهله. لتحقيق نتيجة فعالة وواقعية، بحيث لا يمكن إن نتحدث عن تنمية لا امن فيها، و الأمن هنا لا ينحصر فقط بالأمن العسكري بل حتى الإنساني والاقتصادي وذلك للارتباط الوثيق بين كل من الأمن والتنمية وعلاقتهما التكاملية التبادلية فكلاهما يؤثر ويتأثر، فالتنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي الذي بدوره يقترن بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلاقات الخارجية للمجتمعات والدول.

ويمكن اعتبار التنمية وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو وتحقيق الرفاه والاستقرار فيه.كما إن مفهوم الأمن عرف تطورا بدءا من المفهوم التقليدي، ومرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر لتبرز بعدها أهميته وعلاقته الوطيدة بالتنمية.

**1- البناء الفكري لمفهوم التنمية:**

نجد أن ظهور وبروز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني ادم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا استثناءً فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور في

المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي وعندما أثيرت مسالة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر واستحدث مصطلح التحديث أو التصنيع.[1]

### 1.1- تعريف التنمية:

اشتق مصطلح التنمية في لفظ النماء وهي الزيادة والكثرة والعمل على أحداث النماء في حين يقصد بالتنمية في المعنى الإجرائي عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب ، فالتنمية عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية تحل مشاكل المجتمع ، كما ورد ضمن تقرير " لجنة الجنوب " : التنمية هي العملية التي تسمح للكائن البشري بتطوير شخصيته وتعزيز ثقته بنفسه ، فهي التي توفر له عيشا كريما وهنيئا ، وتحرر الشعوب من الخوف والحاجة والاستغلال ، وهي التي تدفع الاضطهاد السياسي والضيق الاقتصادي والظلم الاجتماعي ، وانه عن طريق التنمية تكتسي الحرية السياسة معناها الحقيقي[2] .

التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع الأقصى.[3]

تشير أيضا إلى أنها عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبادلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها تغذية عكسية متبادلة من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد.

وبالتالي فهي عملية حضارية لمختلف أوجه النشاطات في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته والتنمية أيضا "بناءٌ للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته،وإطلاق لموارد المجتمع وتنميتها والاستهداف الأمثل لها من اجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة وتنميتها"، والاستخدام الأمثل لها من اجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر، وهذا ما يجعلها تتميز بالعديد من الخصائص من أهمها الشمولية والاستقلالية والاستمرارية.

### 2.1- دور التنمية في النهوض بقطاعات الدولة الحيوية:

- التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال، والخبرة الفنية والتكنولوجية[4].

وهي أيضا زيادة الدخل الفردي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) ووفقا لذلك تمكنت التنمية من تحقيق:

- زيادة في الدخل.

- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات لتسديد احتياجات المواطنين وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي.
- تذليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع.

وبالتالي فهي تهدف للوصول إلى اقتصاد مستقل يعمل على تحقيق رفاهية إنسان العالم الثالث، ويتطلب تحقيق هذا الهدف نفي التبعية الاقتصادية وسيطرة الدولة على مواردها وتوجيه الفائض الاقتصادي نحو مشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعوب.

– التنمية الاجتماعية: وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي. [5]

كما تعمل أساسا على ضمان تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع ونبذ كل إشكال الإقصاء والتهميش والحد من الفقر ونشر ثقافة التضامن وتعميمها في كل المجالات.

ووفقا لذلك يحتل البعد الاجتماعي مكانة محورية في المقاربة التنموية حيث يعمل على معالجة وضعيات الفقر وأحكام سياسة توزيع الدخل وتشريك كل القوى الحية للبلاد في العمل التنموي وذلك بالتوازي مع دعم التغطية الصحية والاجتماعية وتكريسها من خلال مبدآ الثقافة للجميع.

ويرى أهل الاختصاص أن الكفاءة تمثل المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية فان العدالة تشكل المحور الأساس في التنمية الاجتماعية.

وبالتالي فهي مجال يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو الإنسان للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية.

– التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية، وتعني أيضا قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية مثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية ، ولا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار،ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار أعضاء البرلمان أو المجالس التشريعية آو المحلية ... الخ ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية [6].

**2- الحدود المفاهيمية لمقاربة الأمن:**

يعتبر الأمن من المصطلحات التي حظيت باهتمام كبير من طرف الكتاب والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، لارتباط هذا المصطلح بعنصر البقاء سواء الأفراد والجماعات والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به.

**1.2-تعريف الأمن من المفهوم الضيق إلى المفهوم الشامل:**

وقد عرفه شارل سلاينشر بأنه يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها.

أما باري بوزان فيرى انه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد، وبالتالي فحسبه فهو يتجسد أساسا في مفهوم الحرية كقيمة معنوية مطلقة يترتب عنها التخلص من كل التهديدات، وبالتالي فالأمن هو قدرة الدولة على الحفاظ على حريتها ووجودها لأجل أداء واجبها الوظيفي للاستمرار والبقاء.

أن الانتقال من مفهوم الأمن التقليدي الذي كان ينحصر في إطار التهديدات العسكرية لأمن الدولة إلى الآمن الموسع الذي ظهر بعد الحرب الباردة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد غير الدولاتية والمتمثلة في أساس القيم الاجتماعية الذي ظهرت تبعا لانتشار التهديدات الجديدة التي برزت بعد الحرب الباردة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المجتمعية الإنسانية التي يدخل في فلكها الأوضاع الاقتصادية والبيئية والصحية للأفراد.

**2.2-أنواع الأمن:**

امن الفرد وامن الدولة (الوطن) وامن الجماعة، كما ورد في هذه الآية:" اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، بصيغة الجماعة وليس الفرد.

امن الفرد أو ما يسمى بالأمن الإنساني اليوم يتضمن من جانبه تفريعات عديدة حسب التقرير لجنة الأمن الإنساني لعام 2003، وهي الأمن الاقتصادي والأمن المائي والأمن الغذائي، والأمن الصحي، البيئي، والأمن السياسي، الدوائي، التعليمي ثم التحرر من الخوف والحاجة[7].

ويقصد بالأمن الإنساني والذي بدوره يعني ما هو ابعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي .

ومن اجل الحصول على مفهوم مفصل ودقيق للأمن الإنساني فقد بين تقرير التنمية البشرية للعام 1994 بان الأمن العالمي يجب توسيعه ليشمل التهديدات والمخاطر الكامنة في سبعة مجالات وهي:

- الأمن الاقتصادي والذي يتطلب ضمان دخل الأفراد الأساسي والذي يتحقق في العادة لقاء توافر فرص العمل المربحة والمجزية أو عبر شبكة الحماية الممولة من القطاع العام كملاذ أخير.

- الأمن الغذائي ويتطلب أن تتاح لجميع الأشخاص في جميع الأوقات فرصة الحصول ماديا واقتصاديا على المستلزمات الغذائية الأساسية، وتبعا للأمم المتحدة فان توافر الغذاء بشكل عام ليس المشكلة بل تكمن غالبا في التوزيع النسبي للمواد الغذائية وعدم وجود قوة شرائية.

الأمن الصحي، ويهدف إلى ضمان توافر الحماية ولو بحدودها اتجاه الأمراض والأساليب الحياتية غير الصحية[8]. فقد لوحظ بان الأمراض الانتقالية والطفيلية كانت تعد أهم الأسباب للوفاة في البلدان النامية بشكل تقليدي، في حين كانت أمراض الدورة الدموية تشكل أحد أسباب الوفاة في البلدان الصناعية، أما في الوقت الراهن فقد لوحظ بان الأمراض المزمنة ذات العلاقة بنمط وأسلوب الحياة تتصدر المسببات القاتلة في معظم مناطق العالم.

- الآمن البيئي، يهدف إلى حماية الأشخاص على المدى القصير والطويل من ويلات الطبيعة والتهديدات الناتجة عن الأضرار التي تسبب بها الإنسان اتجاه الطبيعة.
- الأمن الشخصي، وهو الحيلولة دون تعرض الأشخاص إلى العنف الجسدي داخل دولهم آو من قبل عدوان دولة خارجية على حد سواء وكذلك من عنف الأفراد والجهات الحكومية الفرعية.
- الآمن المجتمعي: يهدف إلى الحيلولة دون انتهاك آو خدش المنظومة القيمية والأخلاقية وعلاقات الأفراد التقليدية داخل المجتمعات وتوفير الحماية من العنف الاثني والعرقي.
- الآمن السياسي يهدف إلى توفير الاحترام الكافي من قبل عموم المجتمع لحقوق الإنسان الأساسية[9]. وتبعا لدراسة آجرتها منظمة العفو الدولية فان 11 بلدا لا يزال يشهد القمع السياسي والانتهاكات المنتظمة وسوء المعاملة وحتى ظواهر الخطف.[10]

أن تامين مسؤولية الآمن الوطني رهين نوعين من العوامل: الخارجية والداخلية والتي يشكل التوازن بينهما لب السياسات الأمنية،فالإطار الخارجي يبقى مصدر قوة لتوضيب وتأهيل السياسات الأمنية ومصدر تعاون مع أطراف حليفة، فيما يتيح الإطار الداخلي فهم واقع الاختلافات والتفاعلات بما يساعد على تحديد الخيارات التي يمكن للدولة اعتمادها.

العوامل الخارجية: ويؤثر النظام الدولي في سياسات الآمن حسب ثلاث طرق مختلفة:

– كشف القضايا [11] الأمنية المحتملة و الناجمة، عن هيمنة الإستراتيجية الهجومية داخل النظام الدولي، كتأثيرات التواصل الجغرافي لعدم استقرار بلد مجاور.

– تدارس مختلف الردود الممكنة للمخاطر المطروحة للاستعداد لتنفيذ خطة طارئة وفقا للإمكانيات.

– تدارس إمكانية توسع دائرة التهديدات واحتمال انتشارها عبر التعرف على القدرات العسكرية للدول المتعادية من طرف الآليات المختصة.

– العوامل الداخلية: تختلف القوة الوطنية من دولة إلى أخرى وتتفاوت وفقا لذلك في اعتماد سياسة أو مجموعة سياسات امنية وتستند القوة الوطنية إلى:

- الموارد المادية وغير المادية المتاحة داخل التراب الوطني والتي تخضع للمقومات الاقتصادية و الديمغرافية والجغرافية والتكنولوجية.
- قدرة الدولة على توظيف هذه الموارد لتكون سياسات ملائمة للاحتياجات الوطنية.
- قدرة هياكل الدولة على التصرف في المتطلبات رغم الموارد الوطنية المحدودة.

فالقوة الوطنية تستند إلى التوافق الاجتماعي ذلك أن البلدان التي تنزلق بها الأحداث إلى درجة حصول شرخ اجتماعي لديها تضع نفسها أمام مخاطر داخلية وخارجية في نفس الوقت.[12]

### 3.2- العناصر الاقتصادية للأمن:

يتأثر الأمن بمجموعة من العناصر الاقتصادية التي من الممكن أن تكون حجر الأساس لتحقيقه، وان مقدار بلوغ الأمن يكون محددا بمدى توفر هذه العناصر وفاعليتها ومن أهمها:

ا– الموارد الطبيعية : تعد الموارد الطبيعية حجر الأساس في تحقيق التنمية لما لها من دور في توفير مدخلات العملية التنموية ومن ثم الوصول إلى الرفاهية التي تقود إلى الأمن والاستقرار، فتوفيرها يعني تمكين الدولة من الحصول على الدعم المالي اللازم لتعزيز الأمن، ومواجهة كل أنواع التهديدات سواءً كانت مسلحة أم غير مسلحة، الاعتقاد السائد أن وفرة الموارد الطبيعية خصوصا لدى الدول لنامية سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ثم سينعكس ذلك على مستويات المعيشة والرفاهية والاستقرار، إلا أن الواقع يشير غير ذلك فالعديد من هذه الدول التي لديها الوفرة في الموارد الطبيعية لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، مما جعلها تصاب بلعنة الموارد وهو مفهوم واسع يشمل قضايا عديدة تتراوح بين أضرار البيئة مرورا بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاءً بالنزاع العنيف.

تقسم الموارد الطبيعية بصورة عامة إلى:

- الموارد الطبيعية المتجددة: وهي التي تجدد ذاتها بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان، لهذا فرصيدها المتاح لا ينضب مع الاستخدام المستمر لها.
- المصادر غير المتجددة وهي الموارد التي يقل رصيدها المتاح في الطبيعة مع استمرار استخدامها بمرور الوقت ومنها النفط والمواد الخام.

ب– الآمن الغذائي: يأخذ الآمن الغذائي دورا مهما بوصفه أحد العناصر الاقتصادية للأمن وبالوقت نفسه أحد أهم الأهداف للخطط والبرامج التنموية، فالدولة التي تستطيع من خلال نشاطها الاقتصادي أن تحقق أمنها الغذائي تكون في الغالب بعيدة عن ممارسات الضغط والمساومة سواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي لان الأمن الغذائي يعني توفير الإمدادات الغذائية والمحافظة على استمرارية هذه الإمدادات وينقسم إلى قسمين:

- الأمن الغذائي المطلق: يقصد به أمكانية الدولة على إنتاج الغذاء داخل حدودها بما يكفي لتلبية احتياجات الطلب الداخلي.
- الأمن الغذائي النسبي: هو قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية بصورة جزئية مما يعني مساهمة الاستيراد بتوفير الجزء المتبقي من الاحتياجات الغذائية.

وغياب السياسات المقيدة لارتفاع أسعار الحاجات الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء ترتب عنه اتساع لحالة الجوع والفقر البشري خاصة على صعيد المجتمعات العربية.

ج- الطاقة: ولها أهمية كبيرة في توفير مستلزمات الحياة من اجل الوصول إلى الاستقرار والرفاهية، وخصوصا بعد التطور الذي أحدثته الثورة الصناعية ومن بعدها التقدم العلمي مما جعل التفكير الإنساني يهتم في كيفية الوصول والسيطرة على منابع الطاقة.

د –التنمية البشرية: وتعنى الاهتمام بالإنسان وكيفية رفع قدراته وتوسيع مشاركته في مختلف الأنشطة ولكل المجالات الحياة، وتأثير ذلك في تحقيق الأمن ثم بالتنمية الاقتصادية، لأنها تعني تنمية الناس من اجل الناس وبواسطة الناس وتحقيقها يكون من خلال رفع المهارات والقدرات مع تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المقرون بتوزيع عادل لنتائج النمو.

### 3- إسهامات التنمية في تحقيق الأمن المجتمعي:

الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبا على الأخر، و أي استقرار آو تطور فيهما ينعكس إيجابا عليهما يقول الله سبحانه وتعالى:" فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، بهذه الآية الكريمة توضح العلاقة الثلاثية بالقدرة التنموية بين عبادة الله سبحانه وتعالى وتحقيق التنمية من خلال أساسيتها الطعام من الجوع والآمان من الخوف.

### 1.3 علاقة التنمية بالأمن وانعكاسها على المجتمع:

يمكن التمييز بين ثلاث منظورات لمقاربة العلاقة بين الآمن والتنمية، المنظور الأول ينطلق من فرضية مفادها أن التنمية متغير مستقل ، أما الآمن فهو متغير تابع، وهذا يعني أن الآمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية: الاقتصادية، الصحية، البيئية، إلى جانب الغذاء، وهذا ما تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، أما المنظور الثاني فيرى أن الأمن شرط أساسي في تحقيق التنمية، الأمن متغير مستقل، والتنمية كمتغير تابع، أما المنظور الثالث فيرى أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك، كما أن العلاقة السببية بينهما متبادلة، فالتنمية يمكن النظر إليها كمتطلب لتحقيق الآمن، كما يمكن النظر إليها كنتيجة لتحقيق سياسات الآمن.

أن اضطرار الدولة جبرا لتوجيه مواردها نحو الدفاع عن حدودها السياسية يؤثر حتما على التنمية، ويمكن تفسير هذا التأثير من زاويتين الأولى وهي ما يطلق علها (the ratchet effect) حينما تمارس الدولة دورا محوريا في الدفاع عن الأمن الخارجي لأراضيها، فتقوم بتحريك الموارد الأساسية من

استخداماتها المدنية إلى الاستخدام العسكري، وقد اثبت الواقع العملي أن انتهاء التهديد العسكري لا يرتبط بعودة هذه الموارد إلى سابق عهدها في الإنتاج المدني، ولا إلى نفس مستوى انتاجيتها.

ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت، حيث يتحول الأمر إلى جرائم تقف خلفها مؤسسات إجرامية يصعب معها العلاج، وضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال و إلا نفس بهذا تبدأ الأموال في الهجرة خارج مناطق الاختلال الأمني ولهذا يعد الأمن الوطني هو المطلب رقم واحد لجميع حكومات العالم وشعوبها وبتحقيقه يتحقق الازدهار والرقي والتقدم للأمم، وجميع كتب التاريخ تؤكد أن الأمم التي ازدهرت ونمت كان الأمن هو المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وماله ونفسه يكون الدافع الأساسي له العطاء والتطور، كما أنها من الضروريات التي وجب الحفاظ عليها وحمايتها ورعايتها.

أن تحقيق التنمية و الآمن ينطلقان من ركيزتين أساسيتين هما: العمل مع الداخل والعمل مع الخارج والعمل مع الخارج كل ما هو مرتبط بالعلاقات الدولية والمعاملات الخارجية وسنتطرق إلى أهمية العلاقات والسياسات الخارجية على استقرار التنمية والأمن المحلي، في الداخل يأتي الاهتمام بالأمن الداخلي أم ما يسمى الاستقرار الداخلي من أي تغيرات أو تقلبات أو ما في حكمها تصدر لأسباب عديدة:

1- الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ومعرفة متغيراته خصوصا مع بروز بعض الظواهر السلبية في السلوكيات والتصرفات التي تبرز مع التطور العمراني والمجتمعي والانفتاح على العالم والتي لم تعد تستطيع مناهج التعليم وقدرات الأسر على التعامل معه مما يتطلب وضع رؤية اجتماعية مشتركة وهنا جاء اهتمام الحكومة بالمسؤولية الاجتماعية على الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية يؤكد أهمية تحقيق الاستقرار الأسري يؤدي إلى تحقيق الأمن الوطني.

2- التنمية الاقتصادية والإدارات المحفزة لها ووضع الأنظمة المكملة لها بما يحفظ للناس أموالهم وحقوقهم.

3- العمل على وصول مختلف متطلبات العيش الكريم للمواطن من خدمات ومرافق و أنشطة اقتصادية واجتماعية في موقع إقامته سواء في المدن أو القرى، كل هذه الجهود التنموية والأمنية داخل الدولة وخارجها تتطلب توحيد العمل من خلال تقويم التجربة التنموية، وتجربة التنمية خلال العقود الماضية بين تكامل التنمية والأمن وفقا للمفهوم الشامل للتنمية المتوازنة والمستدامة وما اعتراها من صعوبات إدارية وتنظيمية ومكانية وما تحتاج إليه من إعادة النظر في أصل هذا التكامل.

- هناك اتجاه اخذ يحظى بقبول واسع، ومتزايد في الأدب التنموي يتمثل في المناداة بان تعتمد الدول النامية على مواردها الذاتية في تحقيق التنمية على المدى البعيد نظرا للمساوئ التي تترتب على استخدام التمويل الأجنبي (قروض، مساعدات رسمية، واستثمارات أجنبية مباشرة) تتمثل في:

- تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية على المستوى الوطني أو المحلي، ولتناقض التدفقات المالية الخارجية لأسباب سياسية أو تحويلها إلى مناطق أخرى أكثر أهمية كبلدان شرق أوروبا بعد انهيار

الاتحاد السوفيتي، بعيدا عن المناطق التقليدية التي كانت تتلقى معظم التدفقات المالية الأجنبية أثناء الحرب الباردة.

– الشروط القاسية التي تفرضها مصادر التمويل الأجنبية (دول ومؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي....الخ) لتقديم المنح والقروض للبلدان النامية التي تعرف بالمشروطية.

– رأس المال الأجنبي سواء كان للمعونات أو استثمارات أجنبية مباشرة تتسم دوما بالتذبذب وعدم اليقين، وبالتالي لا يمكن التعويل عليها في تمويل برامج ومشروعات إنمائية تتسم بالديمومة والصيرورة.

**2.3- انخفاض معدلات التنمية و اللااستقرار أمني بالمجتمعات:**

نقول لا تنمية بلا امن ولا امن بلا تنمية، مقولة لا نختلف عليها أبدا فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية والداعم لها والمؤكد على استقرارها وازدهارها وديمومتها، ولهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن واعتباره من أهم الواجبات الرسمية التي تقوم عليه الدول وتسخر له كل الإمكانات المادية والبشرية وتعمل لمصلحة تطويرها مختلف العقول الواعية المدركة لأهميتها.

يشير تقرير الصراع والأمن والتنمية على الفئات الإنسانية التي أطلق عليها بول كوليير، " مليار القاع، وهم هذا الجزء من سكان العالم الذين يعانون من الدوامات المتكررة من ضعف الحكم الرشيد والفقر والعنف التي تبتلى بها المناطق التي يحيون بها، ينطلق التقرير من الإقرار بأنه وعلى الرغم من أن الحروب بين الدول وحتى الحروب الأهلية، أصبحت اقل شيوعا مما كانت عليه في الماضي، إلا أن انعدام الأمن لا يزال قائما، بل وأصبح يشكل تحديا رئيسيا أمام عملية التنمية في عصرنا هذا، حيث تؤكد الدارسات العملية الموثقة أن هناك حوالي 1.5 مليار إنسان يعيشون في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع أو بأعمال العنف المرتبطة بالجريمة المنظمة على نطاق واسع، وفي بلدان ترتفع فيها بشدة مستويات العنف الإجرامي، ومن جانب تعريف تحت خط الفقر ب 2 دولار أمريكي في اليوم في الدول التي تعاني من مستويات تنمية منخفضة بينما لم يثبت ان درجة الفقر تؤدي لزيادة العنف، بمعنى أخر فان الدول العنيفة دول فقيرة ولكن الدول الفقيرة ليست بالضرورة عنيفة، أو تتسم بانتشار العنف فقد وجدت بعض الدراسات أن الدول التي تشهد أو تتورط في موجات عنف واسعة النطاق (كالوفيات الناجمة من الفقر بما يعادل 2.7 نقطة مئوية).

يدخل هذا التقرير المهم في موضوع العلاقة أو الارتباط المحتمل بين التنمية والصراع والأمن بصورة مباشرة ويقول بكل بساطة "أن نشوب موجة واسعة من أعمال العنف على عكس الكوارث الطبيعية أو الدورات الاقتصادية يمكن أن تقضي على كل ما تحقق من تقدم اقتصادي خلال جيل كامل"، ويؤكد على العلاقة البنيوية التي تربط بين ارتفاع معدلات العنف والصراع مع انخفاض معدلات التنمية في الداخل، حيث يجادل البعض بان احتمالية نشوب حرب أهلية داخل دولة نامية، يكلفها في المتوسط ما يعادل ثلاثون عاما من النمو في إجمالي ناتجها المحلي، وكلما زاد أمد ألازمة آو الحرب كلما كان معدل

الفقر متزايد، وعادة ما يستغرق الأمر حوالي عشرون عاما أخرى حتى تعود التجارة إلى سابق عهدها بعد مرورها بموجة من أعمال العنف الواسعة النطاق والحقيقة فان كافة البلدان المنخفضة الدخل والتي تعاني من هذه المشاكل، لم تحقق ولو هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة لقياس مدى تقدم الدول والمجتمعات وسعيها لحماية ورعاية مواطنيها [13].

**خاتمة:**

يمكن ان نستنتج مما سبق انه يجب بناء نماذج تنموية رشيدة تتماشى وواقع المجتمعات والدول بدل استيرادها تقليدا.

كما انه يستحيل تحقيق نهضة تنموية دون استقرار أمنى أو حتى استقرار سياسي لاستدامتها و استمراريتها، وبالتالي فلا تنمية بدون امن فكلاهما متمم للآخر وعلى ارتباط وثيق ببعضهم البعض.

كما يمكن اعتبار التنمية وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو وتحقيق الرفاه والاستقرار في حياة الأفراد داخل المجتمعات.

- التهميش وغياب متطلبات الحياة الأساسية في كثير من الدول يمنع تحقيق نتائج التنمية المرجوة أو حتى استمراريتها، لاعتبارها صمام أمان يمنع الانحراف والانجراف خلف التنظيمات الإجرامية التي تصيب بنية المجتمع وتحطمها.
- الانفتاح على الخارج بشكل أوسع سيخلق حالة لا استقرار إذا لم تكن الدولة على اتم استعداد لمواجهة دائرة الاتساع التي ستصبح عليها، والتفطن لمختلف التهديدات التي قد تتسرب أثناء المشاركة بالاندماج العالمي.
- تتطلب التنمية دعما من الموارد والتي بدورها تساهم في تحريك عجلة التقدم في أي مجتمع، فغياب أحدهما يحدث خللا بالمجتمعات، وحالة من الفوضى و لا امن.

وفي الأخير نوصي بالآتي:

- وجب تدعيم التنمية الاقتصادية للمناطق المتخلفة وضرورة الأمر وذلك لمواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه الدول.
- هناك تداخل وتكامل وحتى تقاطع بين مفهومي الأمن والتنمية وبالتالي وجب دمج سياسات الأمن والتنمية في العلاقات الدولية.
- التفاعل بين الأمن والتنمية سيكون الجانب الإيجابي والعملي في عملية التنمية.
- ضرورة تحديث البني التحتية لما يتماشى وسياسة التنمية المعتمدة.
- توفير المورد البشري للمشاركة الفعالة في توفير دعائم التنمية.
- حثُّ القطاع الخاص وتحفيزه للدخول في العملية الإنتاجية.
- إقامة تكتلات واتحادات بين الدول المتخلفة، لتحسين وتشجيع الكيانات الاقتصادية الكبرى سوآءا المحلية أو الإقليمية وبالتالي ستكون لها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

- على الدول المتخلفة أن تتبنى سياسات داخلية تساعدها على تحقيق التنمية في إطار اندماج متوازن بالاقتصاد العالمي، وذلك في ظل عولمة الإنتاج والاستثمار والتجارة السائدة على الصعيد العالمي.
- تنمية وبناء الطاقات البشرية لمواكبة التطورات الحديثة، ومواكبة كل ما هو حديث أيضا على مستوى السياسات الأمنية لضمان استقرار مختلف القطاعات.
- إعادة الاعتبار إلى دور التخطيط في عملية التنمية، خاصة على المستوى الكلي وعلى مستوى المشاريع الاستثمارية الهامة.

**الهوامش:**

1- حموتة صابر، النزاعات الاثنية في إفريقيا و إشكالية الأمن والتنمية " نيجيريا أنموذجا«، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2021، ص 51 52.

2 – نوال بن قلوش، الحوكمة والتنمية تكامل ام تقاطع، أشغال الملتقى الوطني الافتراضي حول،حوكمة التنمية في افريقيا تحديات الراهن وصعوبات النهوض، 10 فيفري 2021، ص ص 80-81.

3-مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها – ابعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر ،مصر ،2017، ص 67.

4-احمد جابر بدران وبن الطاهر حسين، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، العدد الرابع و العشريون، 2014، ص 8.

5- بن الطاهر حسين، التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 24، مارس2012، ص 455.

6- المرجع نفسه، ص 84.

7- مبروك غضبان، الحق في التنمية والحق في الأمن مقاربة مقارناتي تطبيقية من منظور حقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية، العدد 3، جوان 2011، ص 24.

8 -المرجع نفسه،ص ص 541-542.

9-محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، 2011 ص ص 43-44.

10- عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2008، مطبعة الساقي،العراق 2013، ص ص 33-35، 39 ،40-43، 49.

11- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، لبنان، 2011، ص 32.

12 – محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص ص 43-44.

13- احمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: ارتباطات نظرية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية، " من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة، مارس 2012، دبي المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص 30 .31.